

الشركة الكويتية العالمية للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية مقفلة
دولة الكويت
البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
م
تقرير مراقب الحسابات المستقل

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات
عضو في نكسيا - إنجلترا

الشركة الكويتية العالمية للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية مغلقة
دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

<u>صفحة</u>	<u>المحتويات</u>
2 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الارباح او الخسائر والدخل الشامل الآخر
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
32 - 7	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحترمين

حضرات السادة المساهمين
الشركة الكويتية العالمية للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية مقللة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة الكويتية العالمية للتأمين التكافلي - شركة مساهمة كويتية مقللة - دولة الكويت - ، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 ، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر ، والتغيرات في حقوق الملكية ، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات حول البيانات المالية ، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا ، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي المادية ، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2025 ، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الواردة في تقريرنا. كما أننا مستقلين عن الشركة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين ، بالإضافة الى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت ، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتضمن المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة ، ولا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات عليها. إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها ، كما أننا لا نعبر عن أية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى ، وللقيام بذلك ، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل مادي مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق ، أو أنها تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما استنتجنا نتيجة للعمل الذي قمنا به أن هناك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى ، فعلىنا التقرير بذلك. لا يوجد لدينا أي شيء لتقريره بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية ، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولإعداد تلك البيانات المالية ، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة على الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل خالية من أخطاء مادية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى ، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق ، سوف تكتشف دائما الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق ، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق ، كما أننا:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ ، أو تزوير ، أو الحذف المتعمد ، أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة. الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية ، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية ، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري ، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير التدقيق ونشير بالتقرير إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية ، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة ، ليتم تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق ، ومع ذلك ، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى ، بما في ذلك الإيضاحات ، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض العادل.

لقد قمنا بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق ضمن أمور أخرى بخطة وإطار وتوقيت التدقيق والأمور الجوهرية الأخرى التي تم اكتشافها ، بما في ذلك نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك ، أن البيانات المالية لشركة الكويتية العالمية للتأمين التكافلي - شركة مساهمة كويتية مغلقة - دولة الكويت، تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهم، أننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا ، وأن الشركة تمسك بحسابات منتظمة ، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية ، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهم على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

د. علي عويد رخيص
مراقب حسابات 72 أ
عضو في نكسيا- (إنجلترا)
مكتب الواحة لتدقيق الحسابات



الكويت في 22 فبراير 2026

الشركة الكويتية العالمية للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية مغلقة
دولة الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025

2024 دينار كويتي	2025 دينار كويتي	ايضاح	الموجودات
			<u>الموجودات المتداولة</u>
5,000,000	5,000,000	3	ودائع لأجل
581,575	759,542		مبالغ مستحقة من صندوق حاملي وثائق التكافل
<u>5,581,575</u>	<u>5,759,542</u>		مجموع الموجودات المتداولة
			<u>الموجودات غير المتداولة</u>
1,018,000	801,000	4	ممتلكات ومعدات
1,018,000	801,000		مجموع الموجودات غير المتداولة
<u>6,599,575</u>	<u>6,560,542</u>		مجموع الموجودات
			<u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>
			<u>المطلوبات</u>
3,283	-		أرصدة دائنة أخرى
3,283	-		مجموع المطلوبات المتداولة
<u>3,283</u>	<u>-</u>		مجموع المطلوبات
			<u>حقوق الملكية</u>
5,000,000	6,250,000	5	رأس المال
162,695	162,695	6	احتياطي اجباري
162,695	162,695	7	احتياطي اختياري
1,270,902	(14,848)		(خسائر متراكمة) أرباح مرحلة
<u>6,596,292</u>	<u>6,560,542</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>6,599,575</u>	<u>6,560,542</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



السيد / عبدالعزيز سعود فرج المطيري
نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

بيان الارباح او الخسائر والدخل الشامل الاخر كما في 31 ديسمبر 2025

<u>2024</u>	<u>2025</u>	<u>ايضاح</u>	
دينار كويتي	دينار كويتي		
250,000	181,250	8	ايرادات استثمار
139,815	-		اتعاب ادارة عن عمليات التأمين التكافلي إلى المساهمين
(217,000)	(217,000)		إستهلاك
172,815	(35,750)		(خسارة) ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة
(1,555)	-	9	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(1,728)	-	10	حصة الزكاة
169,532	(35,750)		صافي (خسارة) ربح السنة
			<u>الدخل الشامل الأخر:</u>
-	-		الدخل الشامل الأخر للسنة
169,532	(35,750)		مجموع (الخسائر الشاملة) الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

مجموع حقوق الملكية	أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)	احتياطي اختياري	احتياطي اجباري	رأس المال	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
6,426,760	1,135,934	145,413	145,413	5,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2023
169,532	169,532	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	(34,564)	17,282	17,282	-	المحول للاحتياطيات
6,596,292	1,270,902	162,695	162,695	5,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
-	(1,250,000)	-	-	1,250,000	توزيعات اسهم منحة (ايضاح 5 ، 18)
(35,750)	(35,750)	-	-	-	مجموع الخسائر الشاملة للسنة
6,560,542	(14,848)	162,695	162,695	6,250,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2025

إن الإيضاحات المرتبطة تشكل جزءاً من البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</u>
169,532	(35,750)	(خسارة) ربح السنة
		تسويات :-
(250,000)	(181,250)	ايرادات استثمار
217,000	217,000	إستهلاك
139,815	-	اتعاب ادارة عن عمليات التأمين التكافلي إلى المساهمين
276,347	-	
		<u>التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:</u>
(20,017)	(3,283)	ارصدة دائنة أخرى
256,330	(3,283)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية
		<u>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</u>
(500,000)	-	المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات
250,000	181,250	ايرادات استثمار مستلمة
(250,000)	181,250	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
		<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية</u>
133,485	(177,967)	المستحق من صندوق حاملي وثائق التكافل
(139,815)	-	اتعاب ادارة عن عمليات التأمين التكافلي إلى المساهمين
(6,330)	(177,967)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
5,000,000	5,000,000	رصيد النقد لدى البنك في بداية السنة
5,000,000	5,000,000	رصيد النقد لدى البنك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

- 1- **التأسيس والنشاط**
- تأسست الشركة الكويتية العالمية للتأمين التكافلي - شركة مساهمة كويتية مغلقة - الكويت بموجب عقد التأسيس الموثق تحت رقم 16874 جلد 1 بتاريخ 11 سبتمبر 2008 ، وتم التأشير في السجل التجاري بعدة تعديلات آخرها بموجب المذكرة الصادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 314 بتاريخ 9 سبتمبر 2015 ، ومسجلة بالسجل التجاري تحت رقم 329966 بتاريخ 21 ديسمبر 2008 .
 - ان الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي الموضحة أدناه ، على أن تخضع جميع معاملات الشركة لاحكام القانون وفق ما تفرضه احكام الشريعة الإسلامية ، وبما لا يتعارض مع القوانين والقرارات المنظمة :-
 - تأمين الحريق.
 - تأمين ضد الحوادث.
 - التأمين البحري والطيران.
 - تأمين هندسي (المعدات والآلات والاجهزة والالكترونيات) .
 - تأمين السيارات (الالزامى والتكميلي) .
 - تأمين المسؤولية المدنية تجاه اشخاص الغير او ممتلكات الغير.
 - تأمين صحى تغطية نفقات العلاج والعمليات الجراحية.
 - أن تزاوّل الشركة جميع أعمال التأمين التكافلي التعاوني وما في معناه وما يتصل وكل نشاط يتطلبه لمزاوتها والقيام بأعمال التأمين وإعادة التأمين وإبرام جميع العقود والقيام بجميع التصرفات القانونية التي تراها لامة لتحقيق أغراضها.
 - أن تستثمر كل او بعض اموال الشركة المنقولة او العقارية في المجالات المختلفة التي تراها مناسبة وبما لا يتعارض مع القوانين والقرارات المنظمة الخاصة بالتأمين.
 - تقديم الاستشارات والقيام بالدراسات الفنية في مجال التأمين وإدارة التأمين للشركات او غيرها التي تهتم في مجال التأمين التكافلي.
 - تملك واكتساب حق التصرف في كل ما تراه لازما لها من الاموال المنقولة وغير المنقولة او اى جزء منها او ايه امتيازات تعتقد الشركة انها لازمة وملامنة لطبيعة عملها وضرورية لتنمية اموالها.
 - ويكون للشركة مباشرة الاعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وخارجها بصفة اصلية او بالوكالة ، ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشترك باى وجه مع الهيئات التي تزاوّل اعمالا شبيهة او التي قد تعاونها على تحقيق اغراضها في الكويت او فلا الخارج ولها ان تشتري هذه الهيئات او تلحقها بها.
 - ان التأمين التكافلي هو بديل اسلامي لبرامج التأمين والاستثمار التقليدية ، استنادا الى مفهوم الصناديق المشتركة والذى بموجبه يتسلم كل حامل وثيقة حصنة في الفائض الناتج عن أنشطة التأمين وفقا لنظام الشركة الاساسى واعتماد لجنة الفتوى والرقابة الشرعية.
 - تباشر الشركة اعمالها نيابة عن حاملي الوثائق وتقدم الاموال الى عمليات حاملي الوثائق متى وحين تكون الحاجة اليها. يكون المساهمون مسئولين عن الالتزامات المتكبدة بواسطة حاملي الوثائق في حالة حدوث عجز في اموال حاملي الوثائق وتم تصفية العمليات . تحتفظ الشركة لديها فعليا بجميع الاصول الخاصة بحاملي الوثائق وعمليات المساهمين وسندات ملكية تلك الاصول . ان تلك الاصول والخصوم وكذلك نتائج اعمال حاملي الوثائق مفصّل عنها في الايضاحات.
 - تحتفظ الشركة بدفاتر محاسبية منفصلة لحاملي الوثائق والمساهمين . تسجل الايرادات والمصروفات التي تتعلّق بصورة مباشرة بانشطة اى منهما في الحسابات التي تخصها. تحدد الادارة واعضاء مجلس الادارة الاساس الذى توزع بناء عليه المصروفات من العمليات المشتركة.
 - تتم جميع العمليات التأمين والاستثمار طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية السمحة ، التي تعتمد من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
 - صدر قانون التأمين الجديد بتاريخ 1 سبتمبر 2019 بموجب المرسوم بقانون رقم 125 لسنة 2019 (قانون تنظيم التأمين) وبموجبه تم إلغاء قانون شركات التأمين رقم 24 لسنة 1961. صدرت اللائحة التنفيذية للقانون الجديد المعدل بتاريخ 11 مارس 2021 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 مارس 2021 وفقا للمادة الثانية من اللائحة التنفيذية، تُمنح الشركات مهلة تبلغ سنة واحدة من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية للامتثال للقانون الجديد المعدل.
 - عنوان الشركة : الكويت - قطعة 3 - مجمع عبدالله احمد الايوب - مبنى 1 - الدور 18 .
 - تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 22 فبراير 2026. إن البيانات المالية المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين. إن للجمعية العامة لمساهمي الشركة صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة ، وتتضمن السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:-

أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة ، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية. تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة.

المعايير والتفسيرات الصادرة جارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة ماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2025 وبيانها كما يلي:

يفعل للسنوات المالية
التي تبدأ في

المعايير أو التفسيرات أو التحسينات

1 يناير 2025

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21) (آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية) - عدم القدرة على التبادل

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21) (آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية) - عدم القدرة على التبادل

اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 والذي يحتوي على إرشادات لتحديد وتقييم عندما تكون العملة قابلة للتبادل وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا يكون كذلك. تتضمن التعديلات الكشف عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم تأثير العملة التي لا يمكن تبادلها. يجب على المنشأة الاعتراف بتأثير التطبيق المبدئي للتعديلات كتسوية للرصيد الافتتاحي للارباح المرحلة عند ادراج المنشأة للمعاملات بالعملات الاجنبية . عندما تستخدم المنشأة عملة عرض غير عملتها الرئيسية . فانها تقوم بالاعتراف بالمبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات في حقوق الملكية. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ولم يتم تطبيقها من قبل الشركة:

يفعل للسنوات المالية
التي تبدأ في

المعايير أو التفسيرات أو التحسينات

1 يناير 2026

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7) فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية

1 يناير 2027

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (18) - العرض والإفصاح في البيانات المالية.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7) فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية

ان التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، الأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7، الأدوات المالية: الإفصاحات) توضح أن الأصول المالية والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها وإلغاء الاعتراف بها في تاريخ التسوية باستثناء عمليات الشراء أو البيع المنتظم بالطريقة العادية للأصول المالية والمطلوبات المالية التي تلبى شروط الاستثناء الجديد. يسمح الاستثناء الجديد للشركات باختيار إلغاء الاعتراف ببعض الالتزامات المالية التي يتم تسويتها عبر أنظمة الدفع الإلكترونية قبل تاريخ التسوية. كما توفر إرشادات لتقييم خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصول المالية، والتي تنطبق على جميع التدفقات النقدية الطارئة، بما في ذلك تلك الناشئة عن الميزات المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG). بالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه التعديلات متطلبات إفصاح جديدة وتحديث أخرى على الإفصاحات القائمة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (18) - العرض والإفصاح في البيانات المالية

اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الدولي لإعداد التقارير المالية 18 في أبريل 2024 ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 18 محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 1

يحدد متطلبات العرض والإفصاح الأساسي للقوائم المالية. تشمل التغييرات، التي تؤثر بشكل رئيسي على قائمة الدخل، اشتراط تصنيف الإيرادات والمصروفات إلى ثلاث فئات جديدة - تشغيلية واستثمارية وتمويلية - وتقديم مجاميع فرعية لأرباح أو خسائر التشغيل ولأرباح أو الخسائر قبل التمويل والضرائب.

علاوة على ذلك، يتم عرض المصروفات التشغيلية مباشرة في قائمة الدخل - مصنفة إما حسب الطبيعة مثل (تعويضات الموظفين)، أو حسب الوظيفة مثل (تكلفة المبيعات) أو باستخدام عرض مختلط. وتستلزم المصروفات المعروضة حسب الوظيفة إفصاحات أكثر تفصيلاً عن طبيعتها.

كما يقدم IFRS 18 إرشادات معززة لتجميع وتفصيل المعلومات في القوائم المالية، ويُدخل متطلبات إفصاح جديدة لمقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة (MPMs). ويُلغى خيارات تصنيف الفوائد والأرباح في قائمة التدفقات النقدية.

إن تلك التعديلات والمعايير لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية.

الأدوات المالية**الموجودات المالية غير المشنتقة**

تقوم الشركة بتصنيف الموجودات المالية غير المشنتقة تحت بند القروض والمدينين.

إن القروض والمدينين هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة أو محددة وتكون غير مسعرة في أسواق نشطة. يتم الاعتراف بتلك الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً أية تكاليف معاملات متعلقة بها مباشرة. بعد الاعتراف المبدئي، فإنه يتم قياس القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة.

تتكون القروض والمدينين من النقد وأرصدة لدى البنوك وودائع استثمار ومدينو وكالة ومبالغ مستحقة من حاملي ووثائق التكافل وقرض حسن إلى صندوق حاملي ووثائق التكافل وأرصدة مدينة أخرى.

تقوم الشركة مبدئياً بالاعتراف بالقروض والمدينين في التاريخ الذي يتم إنشاء تلك القروض والمدينين. يتم الاعتراف بكافة الموجودات المالية الأخرى مبدئياً في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً للأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

تقوم الشركة باستبعاد الموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية أو عندما تقوم الشركة بنقل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية على الأصل المالي في معاملة تنتقل فيها كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي. إن أي حصة في الموجودات المالية المحولة التي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل الشركة يتم تسجيلها من قبل الشركة كأصل أو التزام منفصل.

المطلوبات المالية غير المشنتقة

تشتمل المطلوبات المالية على المطلوبات الأخرى

يتم إثبات كافة المطلوبات المالية مبدئياً في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً للأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

تقوم الشركة باستبعاد المطلوبات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء فتراتها.

تقوم الشركة بتصنيف المطلوبات المالية غير المشنتقة في فئة المطلوبات المالية الأخرى. يتم الاعتراف بهذه المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً أي تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

التقاص

يتم التقاص عن الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي القيمة المعروضة في بيان المركز المالي عندما يكون للشركة الحق القانوني لتسوية المبالغ ولديها النية إما للتسوية على أساس الصافي أو للاعتراف بالموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد من أرصدة نقدية وأرصدة لدى البنوك وودائع تحت الطلب ذات فترة استحقاق أصلي لمدة ثلاثة أشهر أو أقل.

المدينون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي ، ويتم الاعتراف بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الانخفاض في القيمة.

مدينو وكالة

يتضمن مدينو الوكالة المبالغ المستثمرة لدى شركة عقارية تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية ولديها من الخبرات ما يمكنها من ترتيب الصفقات التجارية والاستثمارية لاستثمار الاموال . يتم إدراج مدينو الوكالة بالصافي بعد الأرباح الموجلة المستحقة ومخصص الانخفاض في القيمة. تتحقق الأرباح المستحقة على أساس نسبي زمني مع الأخذ في الاعتبار معدل الربح ذي الصلة والرصيد القائم.

مبالغ مستحقة من / الى حاملي الوثائق

المبالغ المستحقة نتيجة التعاملات مع حاملي الوثائق والمبالغ المقدمة من حاملي الوثائق متضمنة في مبلغ مستحق من / الى حاملي الوثائق.

قرض حسن الى صندوق حاملي وثائق التكافل

وفقا لعقد التأسيس وتعديلاته ، فانه اذا ظهر عجز في حساب هيئة المشتركين يغطي هذا العجز بقرض حسن من حقوق المساهمين بالشركة على ان يتم استرداده من صافي الفائض التاميني في السنوات القادمة.

الانخفاض في القيمة

يتم تقييم الأصل المالي الذي لا يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل بتاريخ كل بيان مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً على انخفاض قيمته. تنخفض قيمة الأصل المالي في حال وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة حدث أو أكثر من حدث يقع بعد الاعتراف بالمبدئي بالأصل وأن الخسارة لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل ويمكن قياسها بصورة موثوق منها.

يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية الإخفاق أو التقصير من جانب المدين أو الزيادة في عدد المدفوعات المتأخرة السداد في مجموعة تعدي متوسط فترة الانتمان أو إعادة هيكلة المبلغ المستحق للشركة وفقاً لشروط لا تأخذها الشركة بعين الاعتبار أو بخلاف ذلك، مؤشرات تدل على إفلاس المدين أو المصدر أو التغييرات السلبية في حالة دفع المقترضين أو المصدرين في الشركة، والظروف الاقتصادية التي تصاحب الإخفاق أو عدم وجود سوق نشط للأوراق المالية.

تعتبر الشركة وجود دليل على الانخفاض في قيمة الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة (القروض والأرصدة المدينة) على مستوى أصل محدد ومجموعة أصول. يتم تقييم الموجودات الهامة بصورة فردية لغرض قياس الانخفاض في القيمة بصورة محددة، إن جميع الموجودات المالية التي لم تنخفض قيمتها بصورة محددة يتم تقييمها بصورة جماعية لأي انخفاض في القيمة تم تكبده ولكنه لم يتم تحديده بعد. ويتم التقييم الجماعي للموجودات غير الهامة بشكل فردي للانخفاض في القيمة عن طريق تجميع الموجودات ذات التي لها سمات مخاطر مماثلة.

يتم احتساب خسارة الانخفاض في قيمة الأصل المالي الذي يقاس بالتكلفة المطفأة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم إثبات الخسائر في بيان الدخل الشامل ويتم إظهارها في مخصص للقروض والأرصدة المدينة. في حال وقوع أحداث لاحقة بعد تحقق الانخفاض في القيمة بما يؤدي إلى نقص خسارة الانخفاض في القيمة؛ يتم عكس النقص في خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الدخل الشامل.

مطلوبات أخرى

يتم تسجيل المطلوبات الاخرى لمبالغ سيتم دفعها في المستقبل عن بضائع وخدمات استلمت سواء صدر بها فواتير ام لم تصدر.

حقوق الملكية والاحتياطيات ودفعات توزيعات الأرباح

يتمثل رأس المال في القيمة الاسمية للاسهام التي تم إصدارها ودفعها.

يتكون الاحتياطي الاجباري والاختياري من مخصصات لأرباح الفترة الحالية والسابقة وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة.

تتضمن الأرباح المرحلة / الخسائر المترتبة كافة الأرباح والخسائر المحتفظ بها للفترة الحالية والسابقة. جميع المعاملات مع مالكي الشركة تسجل بصورة منفصلة ضمن حقوق الملكية.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، يقتطع جزء من الأرباح لبناء على اقتراح من مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها 5% للمساهمين يحددها مجلس الإدارة وتقررها الجمعية العامة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، يقتطع بعدما تقدم مبلغ تقرره الجمعية العامة العادية بحيث لا تزيد عن 10% من الباقي يخصص لمكافآت مجلس الإدارة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرسل لبناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي عام أو مال للاستهلاك غير عاديين.

منافع الموظفين

أ- موظفون كويتيون

يتم منح حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين الكويتيين من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والتي تقوم بتحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. إن اشتراكات الشركة والتي تمثل نظام مساهمة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر في السنة التي تستحق فيها.

ب- الموظفين الأجانب

يستحق الموظفون الأجانب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنصوص قانون العمل الكويتي ولوائح الشركة على أساس مدة الخدمة المترتبة وآخر راتب والعلاوات الأخرى.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

العملة الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تحقق الإيرادات

الإيرادات تمثل الإيرادات من مديني وكالة وأرصدة لدى البنوك وودائع استثمار. يتم إثبات الإيرادات الناتجة من هذه البنود على أساس التوزيع الزمني النسبي باستخدام معدل الفائدة الفعلي للعائد على الأرصدة القائمة.

تحدد حصة المساهمين في فائض التأمين التكافلي استناداً إلى لوائح الشركة والممارسات التكافلية وتسجل في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عند اعتمادها من مجلس الإدارة وهينة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد ، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية. عندما يكون هناك إنخفاض في قيمة المدينين ، تقوم الشركة بتخفيض القيمة الدفترية لتلك المبالغ إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تقدر بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المتعلق بالأداة المالية ، ويتم الإستمرار في إطفاء الخصم كإيراد فوائد. إن إيرادات الفوائد للمدينون التي يوجد إنخفاض دائم في قيمتها يتم الإعتراف بها إما في حالة تحصيلها أو على أساس التكلفة المستردة طبقاً لمقتضيات الظروف.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في إستلام تلك الدفعات.

العمولات

عندما تكون الشركة وكيلا عن الطرف الرئيسي للصفقة بدلا من كونها ذلك الطرف الرئيسي ، يكون الإيراد المعترف فيه هو صافي مبلغ العمولة للشركة .

الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية الا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد الإلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك ، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً. لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

3- ودائع لأجل

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
5,000,000	5,000,000	وديعة وكالة استثمار *
5,000,000	5,000,000	

* تتمثل في وديعة وكالة استثمار لدى احدى البنوك المحلية (بنك قطر الوطني- ش. م. ع. ق) حيث ان البنك يعد مصرفاً خاضعاً لرقابة بنك الكويت المركزي يعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية ولديه من الخبرات ما يمكنه من ترتيب الصفقات التجارية والاستثمارية لاستثمار الاموال التي توضع تحت تصرفه في المجالات الاستثمارية المسموح له بممارستها وفق لنظامه الاساسي وتعليمات سلطة الرقابة المالية المحلية والدولية ، حيث سيقوم البنك باستثمار المبلغ في صفقات واستثمارات متعددة وبأبى اوجه استثمار التي يراها البنك في الوعاء العام لصالح الشركة ، ولها فترة استحقاق تعاقدية لسنة واحد حيث تسري هذه الاتفاقية من تاريخ 19 أكتوبر 2025 وتنتهي بتاريخ 19 أكتوبر 2026 على ان تظل نافذة المفعول الى ان يخطر احد الطرفين الطرف الاخر برغبته في انهاءها بموجب اخطار كتابي مسبق. حيث بلغ معدل الربح المتوقع على الوديعة بمعدل لا يقل عن 4.3 % وما زاد عن هذه النسبة تكون من حق البنك (ايضاح 8) .

4- ممتلكات ومعدات			
إثاث وديكورات	برامج الكمبيوتر	المجموع	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	التكلفة
1,035,000	200,000	1,235,000	في 31 ديسمبر 2024
1,035,000	200,000	1,235,000	في 31 ديسمبر 2025
الاستهلاك المتراكم			
207,000	10,000	217,000	في 31 ديسمبر 2024
207,000	10,000	217,000	إستهلاك السنة
414,000	20,000	434,000	في 31 ديسمبر 2025
صافي القيمة الدفترية			
621,000	180,000	801,000	في 31 ديسمبر 2025
828,000	190,000	1,018,000	في 31 ديسمبر 2024

5- رأس المال
بناء على الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 12 يونيو 2025 جري التأشير في السجل التجاري بالموافقة زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 5,000,000 د.ك (خمسة مليون دينار كويتي فقط لغير) إلى 6,250,000 د.ك (ستة مليون ومائتان وخمسون ألف دينار كويتي فقط لغير) بمقدار 1,250,000 د.ك (مليون ومائتان وخمسون ألف دينار كويتي فقط لغير) وعدد أسهم 12,500,000 سهم بقيمة 100 فلس كويتي للسهم الواحد بنسبة 25 % من رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع كأسهم منحة وتوزيعها على المساهمين المسجلين بسجلات الشركة حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية غير العادية وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف بكسور السهم إن وجدت.

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 6,250,000 د.ك (ستة مليون ومائتان وخمسون ألف دينار كويتي لغير) موزعا على 62,500,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد ، وجميع الأسهم نقدية.

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
5,000,000	6,250,000	رأس المال المصرح به
5,000,000	6,250,000	رأس المال المدفوع

6- إحتياطي إجباري
وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة وتعديلاته ، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإجباري ، ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الإحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة.
لم يتم التحويل إلى الإحتياطي الإجباري نظرا لوجود خسائر خلال السنة.

7- إحتياطي اختياري
وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة وتعديلاته ، يتم اقتطاع نسبة مئوية من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الاختياري ، يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة ويتم إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
لم يتم التحويل إلى الإحتياطي الاختياري نظرا لوجود خسائر خلال السنة.

8- إيرادات استثمار

2024	2025
دينار كويتي	دينار كويتي
250,000	181,250
250,000	181,250

ربح وديعة وكالة الاستثمار *

* يتراوح معدل الربح المتوقع والعائد على وديعة وكالة الاستثمار بما لا يقل عن 4.3% وما زاد عن هذه النسبة تكون من حق البنك (ايضاح 3).

9- حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة بعد خصم حصتها من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري الخاص بالشركة.

لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 لعدم وجود ربح تحتسب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

10- حصة الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة بعد خصم حصتها في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة ، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

لم يتم احتساب زكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه.

11- نتائج حاملي الوثائق حسب نوع الاعمال والاموال

11.1- السياسات المحاسبية المادية لحاملي الوثائق

إن السياسات المادية المستخدمة في المحاسبة عن اعمال التأمين ادناه . ان السياسات المستخدمة في المحاسبة عن الحسابات والمعاملات الاخرى هي نفسها المطبقة من قبل المجموعة.

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية - تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية الجديد 17 عقود التأمين (متعلق بحاملي الوثائق)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 - عقود التأمين وتعديلاته

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية - تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية الجديد 17 عقود التأمين (متعلق بحاملي الوثائق)

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين

يضع المعيار الدولي للتقارير المالية 17 مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التكافل وعقود التأمين وعقود الاستثمار مع ميزات المشاركة التقديرية. كما يقدم نموذجاً يقيس مجموعات العقود استناداً إلى تقديرات المجموعة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن تنشأ عندما تفي المجموعة بالعقود، وتعديل صريح للمخاطر غير المالية وهامش الخدمة التعاقدية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 17، تمثل إيرادات التكافل في كل فترة بيانات مالية التغيرات في الالتزامات للتغطية المتبقية التي تتعلق بالخدمات التي تتوقع المجموعة الحصول على مقابل لها وتخصيص مساهمات تتعلق باسترداد التدفقات النقدية لاقتناء التأمين. بالإضافة إلى ذلك، لم تعد مكونات الاستثمار مدرجة في إيرادات التأمين ومصروفات خدمة التأمين.

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4 "عقود التأمين" للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023. قامت المجموعة بتعديل المعلومات المقارنة لتطبيق الأحكام الانتقالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 17. فيما يلي تلخيص لطبيعة التغييرات في السياسات المحاسبية:

التغيرات في التصنيف والقياس

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 لم يغير تصنيف عقود التكافل الخاصة بالشركة. سُمح للشركة سابقاً بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 4 بالاستمرار في المحاسبة باستخدام سياساتها المحاسبية السابقة. ومع ذلك، يضع المعيار الدولي للتقارير المالية 17 مبادئ محددة للاعتراف بعقود التكافل الصادرة وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها المجموعة وقياسها.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 17، فإن عقود التكافل الصادرة عن الشركة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها موهلة للقياس من خلال تطبيق نهج تخصيص الاشتراكات. يبسط نهج تخصيص الاشتراكات قياس عقود التكافل مقارنة بالنموذج العام الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية 17.

تطبق الشركة نهج تخصيص الاشتراكات لتبسيط قياس جميع عقود التكافل وإعادة التأمين. عند قياس الالتزامات للتغطية المتبقية، فإن نهج تخصيص الاشتراكات تشبه المعالجة المحاسبية السابقة للشركة. ومع ذلك، عند قياس الالتزامات للمطالبات القائمة، تقوم الشركة الآن بخصم التدفقات النقدية المستقبلية (ما لم يكن من المتوقع حدوثها في غضون سنة واحدة أو أقل من تاريخ تكبد المطالبات) وتتضمن تعديلاً صريحاً للمخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية.

كان يتم الاعتراف سابقاً بجميع تكاليف الاقتناء وعرضها كأصول منفصلة عن عقود التأمين ذات الصلة ("تكاليف الاقتناء المؤجلة") حتى تم إدراج تلك التكاليف ضمن الأرباح أو الخسائر. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 17، يتم الاعتراف فقط بالتدفقات النقدية لاقتناء التأمين التي تنشأ قبل الاعتراف بعقود التأمين ذات الصلة كأصول منفصلة ويتم اختبار قابليتها للاسترداد. يتم عرض هذه الأصول في القيمة الدفترية لمحظة العقود ذات الصلة ويتم استبعادها بمجرد الاعتراف بالعقود ذات الصلة.

يتم الآن عرض الإيرادات والمصروفات من عقود إعادة التأمين بخلاف إيرادات ومصروفات تمويل التأمين كـ مبلغ صافي واحد في الأرباح أو الخسائر. في السابق، تم عرض المبالغ المستردة من معيدي التأمين ومصروفات إعادة التأمين بشكل منفصل.

تختلف مبادئ قياس نهج تخصيص الاشتراكات عن "نهج الاشتراكات المكتسبة" الذي تستخدمه المجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 4 في المجالات الرئيسية التالية:

- يعكس التزامات التغطية المتبقية المساهمات المستلمة ناقصاً ومصروفات الاقتناء المؤجلة مطروحاً منها المبالغ المعترف بها في الإيرادات لخدمات التأمين المقدمة؛
- يتضمن قياس التزام التغطية المتبقية تعديلاً للقيمة الزمنية للنقود وتأثير المخاطر المالية حيث يكون تاريخ استحقاق قسط التأمين وفترة التغطية ذات الصلة أكثر من 12 شهراً؛
- يتضمن قياس التزام التغطية المتبقية تقييماً صريحاً لتعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية عندما تكون مجموعة من العقود غير مجدية من أجل حساب مكون الخسارة (قد تكون هذه في السابق جزءاً من مخصص احتياطي المخاطر غير المنتهي)؛ و
- يتم تحديد قياس التزام المتطلبات المتكبدة (المطالبات المستحقة والمطالبات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها) على أساس القيمة المتوقعة المخضومة المرجحة بالاحتمالات ويتضمن تعديلاً صريحاً للمخاطر وذلك بالنسبة للمخاطر غير المالية.

التغيرات في العرض والإفصاح

في سبيل العرض في بيان المركز المالي لحاملي الوثيقة، تقوم الشركة بتجميع عقود التكافل وإعادة التأمين الصادرة (لم يكن لدى الشركة أي عقود إعادة تأمين صادرة اعتباراً من تاريخ البيانات المالية) وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها على التوالي، وتعرض بشكل منفصل:

- مجموعات عقود التكافل وإعادة التأمين الصادرة والتي تعتبر أصولاً؛
- مجموعات عقود التكافل وإعادة التأمين الصادرة والتي تعتبر التزامات؛
- مجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والتي تعتبر أصولاً؛ و
- مجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والتي تعتبر التزامات.

إن المجموعات المشار إليها أعلاه هي تلك التي تم إنشاؤها عند الاعتراف المبدي وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 17.

تم تغيير أوصاف البنود في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر لحاملي الوثيقة بشكل كبير مقارنة بالسنة الماضية. في السابق، أبلغت الشركة عن البنود التالية:

- المساهمات المكتتبة
- صافي المساهمات المكتتبة
- إجمالي الإيرادات
- صافي المطالبات المتكبدة
- إجمالي المصاريف/الإيرادات
- الفائض/العجز حسب قطاع الأعمال
- صافي الفائض/العجز من عمليات التأمين

بدلاً من ذلك، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عرضاً منفصلاً لما يلي:

- إيرادات التأمين
- مصاريف خدمة التأمين
- إيرادات أو مصاريف تمويل التأمين
- إيرادات أو مصاريف من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
- تقدم المجموعة معلومات نوعية وكمية مفصلة حول:
- المبالغ المعترف بها في بياناتها المالية من عقود التكافل
- الأحكام الهامة والتغيرات في تلك الأحكام عند تطبيق المعيار

عقود التكافل وإعادة التأمين

تصنيف عقود التكافل وإعادة التأمين المصدرة

تقوم الشركة بإصدار عقود التكافل في سياق الأعمال العادية، والتي بموجبها تقبل مخاطر تكافل كبيرة من حاملي وثائقها. كدليل عام، تحدد الشركة ما إذا كان لديها مخاطر تأمين كبيرة، من خلال مقارنة المزايا المستحقة الدفع بعد حدث مؤمن عليه مع المزايا المستحقة الدفع في حالة عدم وقوع الحدث المؤمن عليه. يمكن لعقود التكافل أيضاً نقل المخاطر المالية. لا تقوم الشركة بإصدار عقود إعادة التأمين في سياق أعمالها العادية.

فصل المكونات عن عقود التكافل

تقوم الشركة بتقييم منتجات التكافل الخاصة بها لتحديد ما إذا كانت تحتوي على مكونات مميزة والتي يجب المحاسبة عنها بموجب معيار دولي آخر للتقارير المالية بدلاً من المعيار الدولي للتقارير المالية 17. في الوقت الحالي، لا تتضمن منتجات الشركة أي مكونات مميزة تتطلب الفصل.

مستوى التجميع

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 17 من الشركة تحديد مستوى التجميع لتطبيق متطلباتها. طبقت الشركة سابقاً مستويات التجميع بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 4، والتي كانت أعلى بكثير عن مستوى التجميع المطلوب بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 17. يتم تحديد مستوى التجميع للشركة أولاً عن طريق تقسيم الأعمال المكتوبة إلى محافظ. تتكون المحافظ من مجموعات العقود ذات المخاطر المتشابهة والتي تدار معاً. يتم تقسيم المحافظ أيضاً على أساس الربحية المتوقعة عند البداية إلى فئتين: العقود غير المجدية والأخرى. هذا يعني أنه لتحديد مستوى التجميع، تحدد الشركة العقد باعتباره أصغر "وحدة"، أي القاسم المشترك الأصغر. ومع ذلك تقوم الشركة بإجراء التقييم لما إذا كانت هناك مجموعة من العقود تحتاج إلى التعامل معها كوحدة واحدة بناءً على معلومات معقولة وداعمة أو ما إذا كان العقد الفردي يحتوي على مكونات يجب فصلها ومعالجتها كما لو كانت عقوداً قائمة بذاتها. على هذا النحو فإن ما يتم التعامل معه على أنه عقد للأغراض المحاسبية قد يختلف عما يعتبر عقداً لأغراض أخرى (أي قانوني أو إداري). يشير المعيار الدولي للتقارير المالية 17 أيضاً إلى أنه لا يجوز لأي مجموعة خاصة بمستوى أغراض التجميع أن تحتوي على عقود صادرة لأكثر من عام واحد.

اختارت الشركة تجميع تلك العقود التي قد تقع في مجموعات مختلفة فقط لأن القانون أو اللوائح أو السياسات الداخلية تقيد على وجه التحديد قدرتها العملية على تحديد سعر أو مستوى مختلف من الفوائد حاملي وثائق التأمين بخصائص مختلفة. طبقت الشركة منهجاً بأثر رجعي كامل للانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 17.

تنقسم المحافظ أيضاً إلى مجموعات من العقود حسب الربع سنوية للإصدار والربحية لأغراض الاعتراف والقياس. وبالتالي، يتم تقسيم محافظ العقود خلال كل ربع إصدار إلى مجموعتين على النحو التالي:

- مجموعة العقود غير المجدية عند الاعتراف المبدئي (إن وجدت)
- مجموعة العقود المتبقية في المحفظة (إن وجدت)

تفترض الشركة أنه لا توجد عقود في المحفظة غير مجدية عند الاعتراف المبدئي ما لم تدل الحقائق الظروف على خلاف ذلك. بالنسبة للعقود المجدية، تقدر الشركة، عند الاعتراف المبدئي، أنه لا توجد إمكانية كبيرة لتصبح غير مجدية لاحقاً من خلال تقييم احتمالية حدوث تغيرات في الحقائق والظروف المعمول بها. تنظر الشركة في الحقائق والظروف لتحديد ما إذا كانت مجموعة من العقود غير مجدية بناءً على:

- معلومات التسعير
- معلومات تاريخية
- نتائج العقود المماثلة التي اعترفت بها
- العوامل البيئية، على سبيل المثال، التغيير في تجربة السوق أو اللوائح

تقوم الشركة بتقسيم محافظ عقود إعادة التأمين المحتفظ بها طبقاً لنفس المبادئ الموضوع أعلاه، باستثناء أن المراجع إلى العقود غير المجدية تشير إلى العقود التي يوجد عليها صافي ربح عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لبعض مجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، يمكن أن تتكون الشركة من عقد واحد.

الاعتراف

تعترف الشركة بمجموعات عقود التكافل التي تصدرها من أقرب ما يلي:

- بداية فترة تغطية مجموعة العقود؛
- التاريخ الذي تكون فيه الدفعة الأولى من حامل الوثيقة في مجموعة العقود مستحقة أو تاريخ استلام الدفعة الأولى إذا لم يكن هناك تاريخ استحقاق؛
- بالنسبة لمجموعة العقود غير المجدية، إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أنه مجموعة العقود غير مجدية
- تعترف الشركة بمجموعة من عقود إعادة التأمين المحفوظ بها؛
- إذا كانت عقود إعادة التأمين توفر تغطية متناسبة في وقت لاحق من بداية فترة تغطية مجموعة العقود أو الاعتراف المبدئي في أي عقد أساسي؛ و
- في جميع الحالات الأخرى، من بداية فترة تغطية مجموعة العقود، تصيف الشركة عقود جديدة لمجموعة العقود عند إصدارها أو بدنها.

حدود العقد

تدرج الشركة في قياس مجموعة عقود التكافل جميع التدفقات النقدية المستقبلية داخل حدود كل عقد في المجموعة. تكون التدفقات النقدية ضمن حدود عقد التأمين إذا نشأت عن حقوق والتزامات جوهرية موجودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي يمكن للمجموعة خلالها الزام حامل الوثيقة على دفع المساهمات أو عندما يكون للشركة التزام جوهرية في تقديم حامل الوثيقة مع الخدمات. ينتهي الالتزام الموضوعي بتقديم الخدمات عندما:

يكون لدى الشركة قدرة عملية على إعادة تقييم مخاطر حامل الوثيقة المعني، ونتيجة لذلك يمكنها تحديد سعر أو مستوى من المزايا بما يعكس تلك المخاطر بالكامل؛ أو

يتم استيفاء كل المعيارين التاليين:

- يكون لدى الشركة قدرة عملية على إعادة تقييم مخاطر محفظة عقود التكافل التي تحتوي على العقد، ونتيجة لذلك يمكنها تحديد سعر أو مستوى من المزايا بما يعكس تلك المخاطر بالكامل؛ و
- أن تسعير مساهمات التأمين للتغطية حتى تاريخ إعادة تقييم المخاطر لا يأخذ في الاعتبار المخاطر التي تتعلق بالفترات التي تلي تاريخ إعادة التقييم. لا يتم الاعتراف بالالتزام أو الأصل المتعلق بالمساهمات أو المطالبات المتوقعة خارج حدود عقد التأمين. هذه المبالغ تتعلق بعقود التكافل المستقبلية.

عقود التكافل - القياس المبدئي

تطبيق الشركة نهج تخصيص الاشتراكات على جميع عقود التكافل التي تصدرها وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها على النحو التالي:

- فترة التغطية لكل عقد في المجموعة هي سنة واحدة أو أقل بما في ذلك التغطية الناشئة عن جميع المساهمات داخل حدود العقد.

أو

- بالنسبة إلى العقود التي تزيد مدتها عن عام واحد، قامت المجموعة بنمذجة السيناريوهات المستقبلية المحتملة، وتتوقع بشكل معقول ألا يختلف قياس التزام التغطية المتبقية للمجموعة التي تحتوي على تلك العقود بموجب نهج تخصيص الاشتراكات اختلافاً جوهرياً عن القياس الذي سيتم إنتاجه باستخدام النموذج العام. عند تقييم الأهمية النسبية، راعت الشركة أيضاً العوامل النوعية مثل طبيعة المخاطر وأنواع خطوط أعمالها.
- بالنسبة لمجموعة العقود غير المجدية عند الاعتراف المبدئي، تقيس المجموعة التزام التغطية المتبقية مثل المساهمات - إن وجدت - المستلمة، عند الاعتراف المبدئي، مطروحاً منها أي تدفقات نقدية لاقتناء التأمين في ذلك التاريخ. لا يوجد مخصص للقيمة الزمنية للنقود حيث يتم استلام المساهمات في الغالب خلال عام واحد من فترة التغطية.

تقيس الشركة أصول إعادة التأمين الخاصة بها لمجموعة من عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها على نفس أساس عقود التكافل التي تصدرها، ومع ذلك، يتم تكيفها لتعكس ميزات عقود إعادة التأمين المحفوظ بها والتي تختلف عن عقود التكافل الصادرة، فعلى سبيل المثال، توليد المصروفات أو تخفيض النفقات بدلا من الإيرادات.

عقود التكافل - القياس اللاحق

تقيس الشركة القيمة الدفترية للالتزام التغطية المتبقية في نهاية كل فترة تقرير كالتزام التغطية المتبقية في بداية الفترة:

- بالإضافة إلى المساهمات المستلمة في الفترة؛
- ناقصاً التدفقات النقدية لاقتناء التأمين المرسل؛
- بالإضافة إلى أي مبالغ تتعلق بإطفاء التدفقات النقدية للاستحواذ المعترف بها كمصروف في فترة إعداد التقارير للمجموعة؛
- بالإضافة إلى أي تعديل على عنصر التمويل - عند الاقتضاء؛
- ناقصاً المبلغ المعترف به كإيراد تأمين لفترة التغطية؛ و
- ناقصاً أي عنصر استثماري مدفوع أو تم تحويله إلى التزام المطالبات المتكبدة.

عقود التكافل - القياس اللاحق

تقدر الشركة التزام المطالبات المتكبدة كتدفقات نقدية للوفاء تتعلق بالمطالبات المتكبدة. تتضمن التدفقات النقدية للوفاء، بطريقة غير متحيزة، جميع المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة دون تكلفة أو جهد لا داعي له حول المبلغ والتوقيت وعدم اليقين من تلك التدفقات النقدية المستقبلية وتعكس التقديرات الحالية من منظور المنشأة، وتتضمن تعديلا صريحة للمخاطر غير المالية (تعديل المخاطر). لا تقوم المجموعة بتعديل التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة الزمنية للنقود وتأثير المخاطر المالية لقياس التزام المطالبات المتكبدة والتي من المتوقع دفعها خلال سنة واحدة من تكبدها.

عقود إعادة التأمين المحتفظ بها

لا تقوم الشركة بتعديل التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة الزمنية للنقود وتأثير المخاطر المالية لقياس التزام المطالبات المتكبدة والتي من المتوقع دفعها خلال سنة واحدة من تكبدها. يتم تخصيص التدفقات النقدية لاقتناء التأمين على أساس القسط الثابت كجزء من الاشتراكات ضمن الأرباح أو الخسائر (من خلال إيرادات التأمين).

يتبع القياس اللاحق لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها نفس مبادئ عقود التكافل الصادرة، وتم تعديلها لتعكس السمات المحددة لإعادة التأمين المحتفظ بها.

عقود التكافل - التعديل والإلغاء

تلغي الشركة الاعتراف بعقود التكافل عندما:

- تسقط الحقوق و الالتزامات المتعلقة بالعقد (أي، تم إبراء ذمة العقد أو إلغائه أو انتهاء صلاحيته)؛ أو
- يتم تعديل العقد بحيث ينتج عن التعديل تغيير في نموذج القياس أو المعيار المطبق لقياس أحد مكونات العقد أو يغير بشكل جوهري حدود العقد؛ أو يتطلب أن يتم تضمين العقد المعدل في مجموعة مختلفة من العقود. في مثل هذه الحالات، تلغي المجموعة الاعتراف بالعقد المبدئي وتعترف بالعقد المعدل كعقد جديد. عندما لا يتم التعامل مع التعديل على أنه استبعاد، تعترف الشركة بالمبالغ المدفوعة أو المستلمة لتعديل العقد كتعديل على التزام التغطية المتبقية ذي الصلة.

العرض

عرضت الشركة بشكل منفصل في بيان المركز المالي القيمة الدفترية لمجموعات عقود التكافل الصادرة والتي هي أصول، ومجموعات عقود التكافل الصادرة والتي هي التزامات، وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها والتي هي أصول، ومجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والتي هي التزامات.

يتم تضمين أي أصول أو التزامات للتدفقات النقدية لاقتناء التأمين المعترف بها قبل عقود التكافل المقابلة القيمة الدفترية لمجموعات عقود التكافل الصادرة ذات الصلة.

تفصل الشركة بين إجمالي المبلغ المعترف به في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع ونتائج خدمة التأمين والتي تشمل على إيرادات التأمين ومصاريف خدمات التأمين وإيرادات أو مصاريف تمويل التأمين.

تفصل الشركة بين التغيير في تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية بين الجزء المالي وغير المالي الذي سيتم عرضه في إيرادات أو مصاريف تمويل التأمين وفي نتائج خدمة التأمين على التوالي. تعرض المجموعة بشكل منفصل الإيرادات أو المصاريف من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها من المصاريف أو الإيرادات من عقود التكافل الصادرة.

إيرادات التكافل

إن إيرادات التكافل للفترة هي مبلغ مقبوضات المساهمات المتوقعة (باستثناء أي مكون استثماري) المخصصة للفترة. تخصص الشركة مقبوضات المساهمات المتوقعة لكل فترة تغطية على أساس مرور الوقت، ولكن إذا كان النمط المتوقع للإفراج عن المخاطر خلال فترة التغطية يختلف اختلافا كبيرا عن مرور الوقت، فعندئذ على أساس التوقيت المتوقع لمصرفات خدمات التأمين المتكبدة. تقوم الشركة بتغيير أساس التخصيص بين الطريقتين المذكورتين أعلاه على حسب الضرورة، إذا تغيرت الحقائق والظروف. يتم احتساب التغيير بأثر مستقبلي كتغيير في التقدير المحاسبي.

مكونات الخسارة

تفترض الشركة أنه لا توجد عقود غير مجدية عند الاعتراف المبدئي ما لم تدل الحقائق والظروف على خلاف ذلك. إذا كانت الحقائق والظروف في أي وقت خلال فترة التغطية تشير إلى أن مجموعة من عقود التكافل غير مجدية، تقوم الشركة بتأسيس مكون خسارة كزيادة في التدفقات النقدية للوفاء والتي تتعلق بالتغطية المتبقية لمجموعة العقود على القيمة الدفترية لالتزام التغطية المتبقية لمجموعة العقود. وبناء عليه، بنهاية فترة تغطية مجموعة العقود، سيكون مكون الخسارة صفراً.

إيرادات ومصاريف تمويل التأمين

إن إيرادات أو مصاريف تمويل التأمين تشتمل على التغيير في القيمة الدفترية لمجموعة عقود التكافل الناشئة عن:

- تأثير القيمة الزمنية للنقود والتغيرات في القيمة الزمنية للنقود؛ و
- تأثير المخاطر المالية والتغيرات في المخاطر المالية.

تقوم الشركة بتفصيل إيرادات أو مصاريف تمويل التأمين بين الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى. إن تأثير التغيرات في أسعار الفائدة السوقية على قيمة أصول والتزامات التأمين يتم إثباته ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى بهدف الحد من عدم التطابق المحاسبي فيما بين محاسبة الأصول المالية وأصول والتزامات التأمين. يتم كذلك قياس الأصول المالية للفرع بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

صافي الإيرادات أو المصاريف من عقود إعادة التأمين المحفوظ بها

تعرض الشركة بشكل منفصل في بيان الأرباح أو الخسائر المبالغ المتوقع استردادها من معيدي التأمين وتخصيص مساهمات إعادة التأمين المدفوعة. تعامل الشركة التدفقات النقدية لإعادة التأمين التي تعتمد على المتطلبات المرتبطة بالعقود الأساسية كجزءاً من المطالبات التي يتوقع سدها بموجب عقد إعادة التأمين المحفوظ به.

ممتلكات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الاعمار الانتاجية المتوقعه لبنود الممتلكات والمعدات المقدره لها.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند إستبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

11.2 بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر - حاملو الوثائق

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		الإيرادات
		إيرادات التكافل
5,073,119	5,091,860	
(3,326,315)	(5,544,215)	مصاريف خدمة التكافل
1,746,804	(452,355)	نتيجة خدمة تكافل قبل عقود إعادة التأمين المحفوظ بها
23,145	(172,477)	(مصاريف) إيرادات إعادة التأمين من عقود إعادة التأمين المحفوظ بها
23,145	(172,477)	نتيجة خدمة إعادة التأمين
(302,611)	(273,634)	مصاريف تمويل التكافل لعقود التكافل الصادرة
(302,611)	(273,634)	
1,467,338	(898,466)	صافي النتيجة المالية لتكافل

11.2 تابع / بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر - حاملو الوثائق

		المصاريف والأعباء الأخرى
(1,188,529)	(67,811)	مصاريف عمومية وإدارية غير موزعة
(1,188,529)	(67,811)	
278,809	(966,277)	(عجز) الفائض من عمليات التكافل
-	-	الخسائر الشاملة الأخرى
278,809	(966,277)	صافي (عجز) الفائض من عمليات التكافل بالإيرادات الشاملة الأخرى

أصول وخصوم وصندوق حاملي الوثائق:

2024	2025	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		الأصول
1,002,290	1,757,567	النقد وأرصدة لدى البنوك
7,097,001	6,097,001	ودائع استثمارية
66,935	75,362	أصول عقود إعادة التأمين
2,136,539	3,753,126	مدينون وأرصدة دائنة أخرى
10,302,765	11,683,056	مجموع الأصول
		الخصوم
7,587,434	9,635,808	التزامات عقود تكافل
581,575	759,542	مبلغ مستحق إلى المساهمين
317,377	437,604	خصوم أخرى
8,486,386	10,832,954	مجموع الخصوم
		صندوق حاملي وثائق
1,537,570	1,816,379	صافي الفائض لحاملي الوثائق في بداية السنة
278,809	(966,277)	صافي (العجز) الفائض من عمليات التكافل للسنة (11.2)
1,816,379	850,102	إجمالي حقوق حاملي وثائق في نهاية السنة
10,302,765	11,683,056	مجموع الخصوم وحقوق حاملي وثائق

11.2 أصول عقود التكافل والتزامات عقود التكافل

تم إدراج المطابقات التالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 17 أدناه، بالنسبة للعقود التكافل مطابقة التزام التغطية المتبقية والتزام المطالبات المتكبدة - تنطبق على العقود المقاسة بموجب نهج تخصيص الاشتراكات.

المجموع	التزام المطالبات المتكبدة		التزام التغطية المتبقية		2025
	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	تعديل المخاطر	مكون الخسارة	باستثناء مكون الخسارة	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
-	-	-	-	-	أصول عقود التكافل كما في 1 يناير 2025
(7,587,926)	(310,749)	(4,692,841)	-	(2,584,336)	التزامات عقود التكافل كما في 1 يناير 2025
(7,587,926)	(310,749)	(4,692,841)	-	(2,584,336)	صافي التزامات عقود التكافل كما في 1 يناير 2025
5,091,860	-	-	-	5,091,860	إيرادات التكافل
مصاريف خدمة التكافل					
(3,079,481)	(135,276)	(2,944,205)	-	-	مطالبات متكبدة مسدد خلال السنة
(910,738)	92,691	(1,003,429)	-	-	التغير في التزامات المطالبات المتكبدة
(197,923)	-	-	(197,923)	-	الخسائر من العقود المثقلة بالالتزامات وعكس تلك الخسائر
(1,356,072)	-	-	-	(1,356,072)	إطفاء التدفقات النقدية لاقتناء التأمين
(5,544,214)	(42,585)	(3,947,634)	(197,923)	(1,356,072)	إجمالي مصاريف خدمة التكافل
(273,634)	(16,531)	(257,103)	-	-	مصاريف تمويل التأمين
(725,988)	(59,116)	(4,204,737)	(197,923)	3,735,788	إجمالي التكافل المعترف به في الأرباح أو الخسائر
التدفقات النقدية					
(5,622,171)	-	-	-	(5,622,171)	الأقساط المستلمة
2,944,205	-	2,944,205	-	-	المطالبات والمصاريف الأخرى المدفوعة بما في ذلك مكون الاستثمار
1,356,072	-	-	-	1,356,072	التدفقات النقدية لاقتناء التأمين
(1,321,894)	-	2,944,205	-	(4,266,099)	إجمالي التدفقات النقدية
(9,635,808)	(369,865)	(5,953,373)	(197,923)	(3,114,647)	التزامات عقود التكافل كما في 31 ديسمبر 2025
-	-	-	-	-	أصول عقود التكافل كما في 31 ديسمبر 2025
(9,635,808)	(369,865)	(5,953,373)	(197,923)	(3,114,647)	التزامات عقود التكافل كما في 31 ديسمبر 2025
(9,635,808)	(369,865)	(5,953,373)	(197,923)	(3,114,647)	صافي التزامات عقود التكافل كما في 31 ديسمبر 2025

					أصول عقود التكافل والتزامات عقود التكافل
					2024
المجموع	التزام المطالبات المتكبدة		التزام التغطية المتبقية		
	تعديل المخاطر	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	مكون الخسارة	باستثناء مكون الخسارة	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
-	-	-	-	-	أصول عقود التكافل كما في 1 يناير 2024
(8,107,142)	-	(4,069,288)	(713)	(4,037,141)	التزامات عقود التكافل كما في 1 يناير 2024
(8,107,142)	-	(4,069,288)	(713)	(4,037,141)	صافي التزامات عقود التكافل كما في 1 يناير 2024
5,073,119	-	-	-	5,073,119	إيرادات التكافل
					مصاريف خدمة التكافل
(2,528,795)	(151,718)	(2,377,077)	-	-	مطالبات متكبدة مسدد خلال السنة
(156,457)	77,592	(234,049)	-	-	التغير في التزامات المطالبات المتكبدة
(641,063)	-	-	-	(641,063)	إطفاء التدفقات النقدية لاقتناء التأمين
(3,326,315)	(74,126)	(2,611,126)	-	(641,063)	إجمالي مصاريف خدمة التكافل
(302,611)	(22,745)	(279,866)	-	-	مصاريف تمويل التأمين
1,444,193	(96,871)	(2,890,992)	-	4,432,056	إجمالي التكافل المعترف به في الأرباح أو الخسائر
					التدفقات النقدية
(3,942,626)	-	-	-	(3,942,626)	الأقساط المستلمة
2,377,076	-	2,377,076	-	-	المطالبات والمصاريف الأخرى المدفوعة بما في ذلك مكون الاستثمار
641,063	-	-	-	641,063	التدفقات النقدية لاقتناء التأمين
(924,487)	-	2,377,076	-	(3,301,563)	إجمالي التدفقات النقدية
(7,587,436)	(96,871)	(4,583,204)	(713)	(2,906,648)	التزامات عقود التكافل كما في 31 ديسمبر 2024
-	-	-	-	-	أصول عقود التكافل كما في 31 ديسمبر 2024
-	-	-	-	-	التزامات عقود التكافل كما في 31 ديسمبر 2024
(7,587,436)	(96,871)	(4,583,204)	(713)	(2,906,648)	صافي التزامات عقود التكافل كما في 31 ديسمبر 2024

11.4 أصول عقود إعادة التأمين والتزامات عقود إعادة التأمين

فيما يلي المطابقات اللازمة بموجب المعيار الدولي للقرارير المالية 17 بالنسبة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها. مطابقة التزام التغطية المتبقية و التزام المطالبات المتكبدة - تنطبق على العقود المقاسة بموجب نهج تخصيص الاشتراكات.

المجموع	المطالبات المتكبدة لعقود بموجب نهج تخصيص الاشتراكات		مكون التغطية المتبقية		2025
	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	تعديل المخاطر	مكون الخسارة	باستثناء مكون الخسارة	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
66,935	2,554	21,305	-	43,076	أصول عقود إعادة التأمين كما في 1 يناير 2025
-	-	-	-	-	التزامات عقود إعادة التأمين كما في 1 يناير 2025
66,935	2,554	21,305	-	43,076	صافي أصول عقود إعادة التأمين كما في 1 يناير 2025
(172,476)	2,305	129,163	6,681	(310,625)	إيرادات (مصاريغ) إعادة التأمين من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
(172,476)	2,305	129,163	6,681	(310,625)	صافي الإيرادات (المصاريغ) من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
(172,476)	2,305	129,163	6,681	(310,625)	إجمالي المبالغ المثبته في الأرباح أو الخسائر
286,585	-	-	-	286,585	التدفقات النقدية
(105,681)	-	(105,681)	-	-	الأقساط المدفوعة
75,363	4,859	44,787	6,681	19,036	أصول عقود إعادة التأمين كما في 31 ديسمبر 2025
75,363	4,859	44,787	6,681	19,036	أصول عقود إعادة التأمين كما في 31 ديسمبر 2025
-	-	-	-	-	التزامات عقود إعادة التأمين كما في 31 ديسمبر 2025
75,363	4,859	44,787	6,681	19,036	صافي أصول عقود إعادة التأمين كما في 31 ديسمبر 2025

11.4 تابع / أصول عقود إعادة التأمين والتزامات عقود إعادة التأمين

المجموع	المطالبات المتكبدة لعقود بموجب نهج تخصيص الاشتراكات		مكون التغطية المتبقية		2024
	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	تعديل المخاطر	مكون الخسارة	باستثناء مكون الخسارة	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
11,229	-	-	-	11,229	أصول عقود إعادة التأمين كما في 1 يناير 2024
(253)	-	-	-	(253)	التزامات عقود إعادة التأمين كما في 1 يناير 2024
10,976	-	-	-	10,976	صافي أصول عقود إعادة التأمين كما في 1 يناير 2024
23,145	2,554	146,326	-	(125,735)	إيرادات (مصاريف) إعادة التأمين من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
23,145	2,554	146,326	-	(125,735)	صافي المصاريف من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
23,145	2,554	146,326	-	(125,735)	إجمالي المبالغ المثبتة في الأرباح أو الخسائر
157,835	-	-	-	157,835	التدفقات النقدية
(125,021)	-	(125,021)	-	-	الأقساط المدفوعة
66,935	2,554	21,305	-	43,076	أصول عقود إعادة التأمين كما في 31 ديسمبر 2024
66,935	2,554	21,305	-	43,076	أصول عقود إعادة التأمين كما في 31 ديسمبر 2024
-	-	-	-	-	التزامات عقود إعادة التأمين كما في 31 ديسمبر 2024
66,935	2,554	21,305	-	43,076	صافي أصول عقود إعادة التأمين كما في 31 ديسمبر 2024

12 أهداف وسياسات إدارة المخاطر

(أ) الإطار الرقابي للعمل

يهدف إطار عمل الإدارة المالية وإدارة المخاطر بالشركة إلى حماية مساهمي الشركة وحاملي الوثائق من الأحداث التي تعوق التحقيق المستمر لأهداف الأداء المالي بما في ذلك الإخفاق في استغلال الفرص. تدرك الإدارة العليا ضرورة أن يتوفر لديها أنظمة إدارة المخاطر الفعالة وذات الكفاءة. تقوم الشركة حالياً بإنشاء قسم إدارة مخاطر له صلاحيات محددة يمنحها مجلس إدارة الشركة بالإضافة إلى لجان هذا القسم واللجان الإدارية التنفيذية المرتبطة بهذا القسم. سوف يستكمل هذا العمل من خلال الهيكل التنظيمي الواضح الذي يوثق الصلاحيات والمسؤوليات المفوضة من أعضاء مجلس الإدارة إلى اللجان الإدارية التنفيذية وكبار المديرين المسؤولين.

(ب) الإطار التنظيمي للعمل

صدر قانون التأمين الجديد بتاريخ 1 سبتمبر 2019 بموجب المرسوم بقانون رقم 125 لسنة 2019 (قانون تنظيم التأمين) وبموجبه تم إلغاء قانون شركات التأمين رقم 24 لسنة 1961. صدرت اللائحة التنفيذية للقانون الجديد المعدل بتاريخ 11 مارس 2021 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 مارس 2021 وفقاً للمادة الثانية من اللائحة التنفيذية، تُمنح الشركات مهلة تبلغ سنة واحدة من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية للامتثال للقانون الجديد المعدل.

فيما يلي اللوائح الرئيسية التي تنظم أنشطة عمليات الشركة:

بالنسبة لعقود التأمين على الحياة وعقود التأمين الرأسمالي في الكويت، يتعين الاحتفاظ بالاحتياطيات الحسابية الكاملة في دولة الكويت. يتم احتساب مخصص عقود التأمين سارية المفعول على الحياة استناداً إلى طريقة التقييم الاكتواري.

بالنسبة لعقود التكافل البحري، يتعين الاحتفاظ بما لا يقل عن 15 % من الاشتراكات المحصلة في السنة السابقة في دولة الكويت.

بالنسبة لكافة أنواع التكافل الأخرى، يتعين الاحتفاظ بما لا يقل عن 30 % من الاشتراكات المحصلة في السنة السابقة في دولة الكويت.

يتعين استثمار الأموال المحتفظ بها في دولة الكويت كما يلي:

يتعين الاحتفاظ بحد أدنى 40 % من الأموال في شكل ودائع نقدية لدى إحدى البنوك العاملة في الكويت.

يمكن استثمار حتى 25 % كحد أقصى في الأوراق المالية الأجنبية (سندات الحكومات الأجنبية أو الأوراق المالية الأجنبية - شركات الأسهم والسندات).

يجب استثمار 30 % كحد أقصى في أسهم أو سندات الشركات الكويتية.

يجب الاحتفاظ بنسبة 15 % كحد أقصى في حساب جاري لدى أحد البنوك العاملة في الكويت.

يجوز استثمار القيمة المتبقية في السندات المصدرة أو المكفولة بضمان من قبل حكومة الكويت أو الممتلكات القائمة في الكويت أو القروض المكفولة بضمان برهن من الدرجة الأولى على عقارات قائمة في الكويت.

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن مراقبة الالتزام باللوائح الموضحة أعلاه وتتمتع هذه الإدارة بصلاحيات ومسؤوليات مفوضة من مجلس الإدارة لضمان الالتزام.

(ج) مخاطر التأمين التكافلي

إن المخاطر المتضمنة في أي عقد تأمين تكافلي هي احتمال وقوع أحداث مؤمن عليها وعدم التأكد من مبلغ المطالبة الناتجة عن ذلك. من طبيعة عقد التأمين التكافل، أن تكون المخاطر الكامنة فيه جزافية وغير متوقعة.

تتمثل مخاطر التأمين التكافلي في مخاطر أن التعويضات الفعلية المستحقة لحاملي العقود بالنسبة للأحداث المؤمن ضدها قد تتجاوز القيمة الدفترية لالتزامات التكافل. وقد يحدث ذلك بسبب كون تكرار التعويضات أو مبالغ التعويضات أعلى من المتوقع.

تكرار ومبالغ التعويضات

من الممكن أن يتأثر تكرار ومبالغ التعويضات بعدة عوامل. وتقوم الشركة بصورة رئيسية باكتتاب أخطار الحوادث العامة والحريق والبحري. وتعتبر عقود التكافل هذه قصيرة الأجل حيث أن التعويضات عادة ما يتم الإخطار بها وتسويتها خلال سنة واحدة من وقوع الحدث المؤمن ضده ويساعد ذلك من تخفيف مخاطر التكافل. كما تقوم الشركة بإدارة هذه المخاطر من خلال إستراتيجية الاكتتاب وترتيبات إعادة التأمين التكافلي الملائمة والتعامل مع المطالبات بصورة فعالة.

تحاول إستراتيجية الاكتتاب ضمان تنوع المخاطر المكتتبه بصورة جيدة من حيث نوع وحجم المخاطر.

عقود التكافل العامة

تصدر الشركة بصورة أساسية الأنواع التالية من عقود التأمين التكافلي العامة: التكافل على الشحنات البحرية والتكافل الشامل على السفن وضد الغير والحرائق وتأمين الممتلكات الشامل وكافة مخاطر المقاولين وكافة مخاطر الإنشاءات والتكافل على المكينات والمعدات الكهربائية والسطو والحوادث الشخصية والنقد في الطريق وضمان الدقة والزجاج وتعويضات العمال وضد الغير والتعويضات المهنية والتغطية المصرفية ومساعدات السفر والتأمين الشامل على السيارات وتأمين السيارات ضد الغير. وتوفر عقود تأمين الرعاية الصحية تغطية المصروفات الطبية لحاملي الوثائق.

عادةً ما تغطي المخاطر المتضمنة في عقود التكافل العامة فترة اثني عشر شهراً.

البحري والطيران

بالنسبة للتأمين البحري، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في الخسائر والأضرار للسفن البحرية والحوادث التي تؤدي إلى خسائر كلية أو جزئية للبضائع.

إستراتيجية الاكتتاب لفرع البحري تضمن تنوع الأنشطة بصورة جيدة من حيث المخاطر ومستوى البنود المغطاة. ولدى الشركة غطاء إعادة تأمين للحد من الخسائر لقاء أي مطالبة منفردة.

الحريق والحوادث

بالنسبة لعقود تأمين الحريق، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في الحرائق وتوقف العمل. وفي السنوات الأخيرة، اكتتبت الشركة فقط وثائق ممتلكات تتضمن معدات كشف الحرائق. يتم اكتتاب هذه العقود بالرجوع إلى قيمة استبدال الممتلكات والمحتويات المؤمن عليها. إن تكلفة إعادة بناء الممتلكات والحصول على محتويات بديلة والوقت المستغرق لإعادة بدء العمليات مما يؤدي إلى توقف الأعمال وكلها عوامل أساسية تؤثر على مستوى التعويضات. ولدى الشركة غطاء إعادة تأمين لتلك الأضرار للحد من الخسائر لقاء أي مطالبة منفردة.

السيارات

بالنسبة لعقود السيارات، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في التعويضات عن الوفاة والأضرار الجسمانية واستبدال أو تصليح السيارات. وفي السنوات الأخيرة، قامت الشركة باكتتاب وثائق شاملة للمالك / السائق أكبر من 21 سنة. لدى الشركة غطاء إعادة تأمين للحد من الخسائر لأي مطالبة منفردة تزيد عن 25,000 دينار كويتي. إن مستوى الأحكام القضائية بمنح التعويضات للوفيات والأطراف المصابة وتكاليف الاستبدال والتصليحات للسيارات كلها عوامل رئيسية تؤثر على مستوى التعويضات. استطاعت الشركة أيضاً الحد من المخاطر عن طريق فرض حد أقصى لمبالغ التعويضات الخاصة ببعض العقود بالإضافة إلى استخدام ترتيبات إعادة التكافل للحد من التعرض للكوارث (مثل أضرار الأعاصير والزلازل والفيضانات).
يبين الجدول التالي تركيزات مطلوبات عقود التكافل العامة القائمة حسب نوع العقد.

31 ديسمبر 2025

حصّة معيدي			
صافي المطلوبات	التكافل في المطلوبات	مجمّل المطلوبات	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
4,091,581	-	4,091,581	سيارات
23,700	-	23,700	حريق
102,264	-	102,264	حوادث اخرى
1,030	-	1,030	صحي
4,218,575	-	4,218,575	

31 ديسمبر 2024

حصّة معيدي			
صافي المطلوبات	التكافل في المطلوبات	مجمّل المطلوبات	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
3,068,205	-	3,068,205	سيارات
4,700	-	4,700	حريق
73,064	-	73,064	حوادث اخرى
1,030	-	1,030	صحي
3,146,999	-	3,146,999	

الإفتراضات الرئيسية

يتمثل الافتراض الأساسي الذي تستند إليه التقديرات في خبرة وضع التعويضات السابقة لرئيس كل إدارة معنية. يتضمن ذلك الافتراضات المتعلقة بمتوسط تكاليف وتعقيب المعاملات وعدد تلك التعويضات لكل سنة. كما يتم استخدام أحكام نوعية إضافية لتقييم مدى عدم إمكانية تطبيق الاتجاهات السابقة على المستقبل، مثل معدل الوقوع لمرة واحدة والتغيرات في عوامل السوق مثل الموقف العام حول التعويضات والظروف الاقتصادية بالإضافة إلى العوامل الداخلية مثل مزيج محفظة التكافل وشروط وثيقة التكافل وإجراءات تعقيب التعويضات. كما يتم الاستعانة بالأحكام التقديرية لتقييم إلى أي مدى يمكن أن تؤثر العوامل الخارجية مثل الأحكام القضائية والتشريعات الحكومية على التقديرات.

كما تتضمن الافتراضات الرئيسية الأخرى تنوع أسعار الربح والتأخر في السداد والتغيرات في أسعار العملات الأجنبية.

إن التغير بنسبة 5٪ في معدل خسارة التأمين التكافلي يكون له التأثير التالي على فائض / عجز التأمين للسنة.

التقلب بنسبة 5٪ في خسارة التأمين التكافلي - عام.

التقلب بنسبة 5٪ في خسارة التأمين التكافلي - عام - الحياة والطبي.

إن التقلبات السلبية بنسبة 5٪ في خسارة التأمين التكافلي سيكون لها نفس التأثير، ولكن عكسي، على فائض/ عجز التأمين للسنة.

المخاطر المالية

تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية، ونتيجة لذلك، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. لا تتعرض الشركة حالياً لهذه المخاطر.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية في حال إخفاق العميل أو الطرف المقابل لأداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. فيما يلي السياسات والإجراءات المطبقة للحد من التعرض لمخاطر الائتمان:

توضح سياسة مخاطر الائتمان تقييم وتحديد العوامل المكونة لمخاطر الائتمان للشركة. يتم مراقبة الالتزام بالسياسة ويتم رفع تقارير في حال التعرض لمخاطر الائتمان أو مخالفة سياسة الائتمان إلى مجلس الإدارة. تتم مراجعة سياسة مخاطر الائتمان بصفة دورية، وكذلك التغيرات في بيئة المخاطر.

تم إبرام عمليات إعادة التكافل مع الأطراف المقابلة ذوي التصنيف الائتماني الجيد وتتجنب الشركة تركيزات المخاطر عن طريق إتباع إرشادات السياسة الموضوعية فيما يتعلق بحدود الأطراف المقابلة والتي يتم تحديدها سنوياً من قبل مجلس الإدارة وتخضع للمراجعات الدورية. تقوم الإدارة في تاريخ كل تقرير مالي بتقييم الملاءة المالية لمعدي التكافل وتحديث إستراتيجية شراء عقود إعادة التكافل والتأكد من توفر المخصص المناسب للانخفاض في القيمة.

تقوم الشركة بوضع الحد الأقصى للمبالغ والحدود التي قد يتم دفعها مقدماً للأطراف المقابلة الشركة من خلال الرجوع إلى تصنيفات الائتمان طويلة الأجل.

إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بأرصدة العملاء، المتكبدة من عدم سداد الاشتراكات أو أن الاشتراكات سوف تستمر فقط خلال فترة السماح المحددة في الوثيقة حتى انتهاء صلاحيتها، وذلك إما عند سداد الوثيقة أو انتهائها. ويتم تسوية العمولة المدفوعة للوسطاء مقابل المبالغ المستحقة منهم وذلك لتخفيض مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها بنود بيان المركز المالي.

	2024	2025	
	دينار كويتي	دينار كويتي	
المساهمين			
استثمارات	5,000,000	5,000,000	
مبالغ مستحقة من صندوق حاملي وثائق التكافل	581,575	759,542	
ممتلكات ومعدات	1,018,000	801,000	
	<u>6,599,575</u>	<u>6,560,542</u>	

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها بنود بيان المركز المالي.

حاملى الوثائق		
1,002,290	1,757,567	النقد بالصندوق ولدى البنوك
7,097,001	6,097,001	ودائع استثمار
66,935	75,362	أصول عقود إعادة التأمين
2,136,539	3,753,126	مدينون وأرصدة دائنة أخرى
10,302,765	11,683,056	
16,902,340	18,243,598	

الجدارة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية

تدير الشركة الجدارة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات الائتمان الداخلية.

يوضح الجدول التالي الجدارة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية ، استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني للشركة.

غير متأخرة أو منخفضة القيمة

فئة عالية	فئة قياسية	الاجمالي	
6,097,001	-	6,097,001	2025 المساهمين ودائع لاجل
6,097,001	-	6,097,001	

غير متأخرة أو منخفضة القيمة

فئة عالية	فئة قياسية	الاجمالي	
1,757,567	-	1,757,567	حاملى الوثائق النقد بالصندوق ولدى البنوك
6,097,001	-	6,097,001	ودائع استثمار
75,362	75,362	-	أرصدة مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً
3,753,126	3,753,126	-	اشترابات مستحقة
11,683,056	3,828,488	7,854,568	
17,780,057	3,828,488	13,951,569	

غير متأخرة أو منخفضة القيمة

فئة عالية	فئة قياسية	الاجمالي	
7,097,001	-	7,097,001	2024 المساهمين ودائع استثمار
7,097,001	-	7,097,001	

حاملى الوثائق

1,002,290	-	1,002,290	النقد بالصندوق ولدى البنوك
7,097,001	-	7,097,001	ودائع استثمار
66,935	66,935	-	أرصدة مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً
2,136,539	2,136,539	-	اشترابات مستحقة
10,302,765	2,203,474	8,099,291	
17,399,766	2,203,474	15,196,292	

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال تأثير التقلبات التي تحدث في أسعار السوق مثل أسعار الصرف الأجنبي ومعدلات الربح على إيرادات الشركة أو قيمة مقتنياتها من الأدوات المالية. إن الهدف من عملية إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرضات لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد. ينشأ تعرض الشركة لمخاطر السوق مما يلي:

مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي. ويمكن للشركة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملة لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا تتعرض الشركة حالياً لهذه المخاطر.

مخاطر معدلات الربح

تتمثل مخاطر معدلات الربح في التقلبات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في معدلات الربح بالسوق. تقوم الشركة بالحد من مخاطر معدلات الربح عن طريق الاحتفاظ بمحفظة متنوعة ومراقبة التطورات في السوق. تتكون الأدوات المالية التي تعرض الشركة إلى مخاطر معدل الربح بصفة أساسية من الأرصدة لدى البنوك والودائع. الأرصدة لدى البنوك والودائع الخاصة بالشركة ذات فترة قصيرة الأجل ومحددة بمعدلات ثابتة ولذلك تعتقد الإدارة أن مخاطر الخسائر الجوهريّة الناتجة عن التقلبات في معدل الربح تظل محدودة.

13- القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

كما في 31 ديسمبر 2025، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية .

14- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية. وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للشركة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع إصدار أسهم، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

تقوم الشركة بمراقبة رأس المال من خلال احتساب العائد على حقوق الملكية ان احتساب هذه النسبة يتم من خلال قسمة ربح السنة على مجموع حقوق.

15- الآراء والتقييمات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقييمات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقييمات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقييمات.

أ- الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للشركة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد يتطلب آراء هامة.

ب- التقييمات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقييمات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

مخصص التعويضات تحت التسوية

تتخذ الإدارة أحكاماً هامة لتقدير المبالغ المستحقة إلى أصحاب العقود الناتجة عن التعويضات بموجب عقود التأمين. تستند هذه التقييمات بالضرورة إلى افتراضات هامة حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة وكبيرة من الأحكام وعدم التأكد وقد تختلف النتائج الفعلية عن تقييمات الإدارة مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في الالتزامات المقدرة. على وجه الخصوص، يتم تقدير التكلفة النهائية المتوقعة للتعويضات المبلغ عنها بتاريخ البيانات المالية والتكلفة النهائية المتوقعة للتعويضات المتكبدة وغير المبلغ عنها بتاريخ البيانات المالية. إن الطريقة الرئيسية المتبعة من قبل الإدارة في تقدير تكلفة التعويضات المبلغ عنها والتعويضات المتكبدة غير المبلغ عنها تعتمد على استخدام اتجاهات سداد التعويضات السابقة في توقع اتجاهات سداد التعويضات المستقبلية. إن المطالبات التي تتطلب أحكام قضائية أو قرارات تحكيمية يتم تقديرها على أساس إفرادي. تقوم الإدارة بمراجعة مخصصاتها للتعويضات المتكبدة وكذلك التعويضات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها على أساس ربع سنوي.

خسائر انخفاض قيمة الأرصدة المدينة الناتجة من التأمين

تقوم الشركة بمراجعة الأرصدة المدينة لتحديد ما إذا كان يجب احتساب مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة، يجب أن تتخذ الإدارة أحكام حول تحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقييمات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في تلك المخصصات.

إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهريّة والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل) أو وحدة توليد النقد (في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

16- أرباح غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

لا توجد أرباح محتفظ بها خلال السنة من معاملات غير مسموح بها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

17- الإلتزامات المحتملة والإرتباطات الرأسمالية والمطالبات القضائية

• الإلتزامات المحتملة

- تمثل الإلتزامات الطارئة كما في 31 ديسمبر 2025 خطابات ضمان مصدره بمبلغ 30,000 دينار كويتي (2024: 30,000 دينار كويتي) .

• المطالبات القضائية

تقف الشركة طرفاً مدعى عليه في عدد من القضايا المرفوعة من أصحاب عقود التأمين التكافلي فيما يتعلق بالمطالبات قيد النزاع، وحيث أنه من غير الممكن التكهن بالأحكام النهائية لهذه القضايا القانونية، فقد قامت الإدارة بأخذ مخصصات والتي، برأيها، كافية لتغطية أي مطالبات قد تنتج عن هذه المطالبات القانونية.

18- الجمعية العمومية

انعقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة بتاريخ 30 ابريل 2025 واعتمدت البيانات المالية للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 . وتمت الموافقة على مقترح مجلس الادارة بتوزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 25% من رأس المال المدفوع بمبلغ 1,250,000 دينار كويتي (فقط مليون ومائتان وخمسون ألف دينار كويتي).

وجري التأشير في السجل التجاري بالموافقة زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 5,000,000 د.ك (خمسة مليون دينار كويتي فقط لا غير) إلى 6,250,000 د.ك (ستة مليون ومائتان وخمسون ألف دينار كويتي فقط لاغير) بمقدار 1,250,000 د.ك (مليون ومائتان وخمسون ألف دينار كويتي فقط لاغير) وعدد أسهم 12,500,000 سهم بقيمة 100 فلس كويتي للسهم الواحد بنسبة 25 % من رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع كأسهم منحة وتوزيعها على المساهمين المسجلين بسجلات الشركة حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية غير العادية وتفويض مجلس الادارة بالتصرف بكسور السهم إن وجدت.

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 6,250,000 د.ك (ستة مليون ومائتان وخمسون ألف دينار كويتي لاغير) موزعا على 62,500,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد ، وجميع الأسهم نقدية.